دراسة لبعض العوامل المرتبطة والمؤثرة فى اللامركزية المحلية الريفية فى بعض القرى المصرية

دكتور/ محمد نبيل جامع[1] ، دكتور/ أحمد فوزى ملوخية[1] ، خالد توفيق الفيل[2]

(1) كلية الزراعة – الشاطبى – جامعة الإســـكندرية

(2) كلية الزراعة – فرع دمنهور – جامعة الإسكندرية

الملخص :

استهدفت هذه الدراسة توضيح مفهوم اللامركزية المحلية الريفية ، وتوضيح نقاط قوتها وضـــعفها ، وكيـف يمكن أن نتعامل معها بطريقة تساعدنا على تلافى سلبياتها ، مع تحديد بعض العوامل المختلفة التى تساهم فى ث اللامركزية على المستوى المحلى . وقد قامت الدراسة بتحديد سبعة عشر متغيراً مستقلاً ترتبط وتؤثر فـى ـ ة اللامركزية المحلية الريفية تتمثل فى المستوى التعليمى ، المهنة ، درجة الارتبـاط الاجتمـاعى ، درجـة اللقـاـ ت الجماعية ، المستوى الطموحى ، الاتجاه الاستثمارى ، درجة الانتماء للمجتمع المحلى ، درجة المـشاركة الأهليـة ، درجة عضوية المنظمات ، المستوى الصحى ، الأبناء الجامعيين المقيمين بالقرية ، الدخل ، مستوى الانفتاح الثقافى ، درجة الشعور بالعدالة الاجتماعية ، درجة المشاعر النفسية ، الاتجاه نحو التشريعات الحكومية ، درجة الرضا عـن الحياة . وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن هناك سبعة متغيرات رئيسية ترتبط مباشرة بدرجة اللامركزية المجتمعيـة المحلية الريفية وهى المستوى الطموحى ، المستوى الصحى ، درجة الانتماء للمجتمع المحلـى ، درجـة الـشعور بالعدالة الاجتماعية ، درجة المشاعر النفسية ، الاتجاه نحو التشريعات الحكومية ، درجة الرضا عن الحياة . وتفـسر هذه المتغيرات مجتمعة نحو 68.6% من التباين بين الأفراد فيما يتعلق بدرجة شعورهم باللامركزية . وكانت القيادة فى القدرة التفسيرية لمتغير درجة الشعور بالعدالة الاجتماعية (21.1%) ، يليه متغير درجة الانتماء للمجتمع المحلى (13.1%) يليه متغير الاتجاه نحو التشريعات الحكومية (12%) ، يليه متغير درجة المشاعر النفـسية (10.7%) ، يليه متغير درجة الرضا عن الحياة (7.8%) ، يليه المستوى الصحى (3.7%).

كما أثبتت نتائج تحليل الدراسة وجود علاقة سببية معنوية بين درجة اللامركزية كمتغير تابع وبين كل مـن المتغيرات المستقلة المتمثلة فى درجة الشعور بالعدالة الاجتماعية ، ودرجـة المـشاعر النفـسية ، والاتجـاه نحـو التشريعات الحكومية ، ودرجة الرضا عن الحياة ، ودرجة الانتماء للمجتمع المحلى ، والمـستوى الـصحى . وفـى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة انتهت إلى مجموعة من التوصيات التى من شأنها تقليل درجة اللامركزيـة المجتمعية المحلية الريفية وتلافى سلبياتها.

تمهيد :

المشكلة البحثية وأهميتها :

لا يستطيع أى فرد أن ينكر التغيرات العالمية ، وما لذلك من أثر على كل المجتمعات النامية ، وبصفة خاصة على المستويات المحلية فيها ، وهذه التغيرات لها تأثيرها على الكيان الاقتصادى والاجماعى لهذه المجتمعات ، وعلى شكل العلاقات بين الأفراد ، وانعكاسه على شكل المنظمات والمؤسسات الموجودة فى المجتمع . وبالتالى على مؤسسات المجتمع أن تكون متنبهة جيداً لمثل هذه التغييرات حتى تستفيد منها وتجنى ثمارها وتتفادى آثارها السلبية.

ومع حدوث التغييرات العالمية ، من سيادة الرأسمالية تحت مسمى النظام العالمى الجديد تخلت الدولة عن بعض مهامها حيال مواطنيها ، وتركت هذه المهام إلى القطاع الخاص وقوى السوق لإدارتها والقيام بها ، وبدخول اتفاقية الجات إلى حيز التنفيذ (المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، 1994)، سيكون لها أبلغ الأثر على الكيان الاقتصادى والاجتماعى للدول النامية عموماً ، ومصر من بينها. كل هذا يتطلب إعادة الحسابات نحو توفير الخدمات المختلفة للمواطنين والتى تتمشى مع هذه التغيرات ، بالإضافة إلى تغير مستوى طموح الأفراد نتيجة ارتفاع مستوى تعليمهم وخصوصاً فى الريف ، وأيضاً توقف تيار الهجرة الريفية الحضرية ، بل أكثر من ذلك هو وجود تيار معاكس مرتد من الحضر إلى الريف ، فنسبة السكان الريفيين فى آخر تعداد كانت 57% وفى التعداد السابق (تعداد عام 1986) كانت 56%، ويمثل هذا ضغطاً لإحداث محلية التنمية الريفية والتى من أدواتها التى تساعد على القيام باللامركزية بوسائلها وأدواتها ، والتى تساهم أيضاً فى إحداث عمليات الإصلاح الإدارى والامتزاج مع المجتمع المدنى ، والذى يعضد بمؤسسات ومنظمات تساير هذا العصر ، وأفراد ذوى فكر ووعى يتناسبان والتغييرات الحادثة على الساحة ، لتحقيق مستوى المعيشة المرغوب للسكان .

ولتحقق هذه الأيديولوجية لا بد من الاهتمام بالمؤسسات والمنظمات ، والتى تنمى هذا الفكر فى نفوس الأفراد ، ويكون الرجوع للقمة فى عمليات الإشراف والمتابعة والاستشارة وهو ما يطلق عليه اللامركزية ، والتى يجب أن تتعامل معها الدول النامية ، والتى انتهجت نظام السوق الحر وإعادة الهيكلة الاقتصادية. وهذا يتطلب أيضاً منظمات ومؤسسات حديثة تتلافى كل عيوب أو سلبيات المنظمات القديمة والتى تتميز ببيروقراطيتها العالية ، وعدم المقدرة على

الإنجاز الجيد والسريع ، والتأكيد على أهمية المنظمات غير الحكومية NOGO's فى المساعدة على إحداث عملية التنمية لقدرتها على خف الضغط عن المنظمات الحكومية ، وقدرة جميع المجتمعات على المشاركة فيها بإيجابية وفعالية ، وهذا يجعل المجتمع أكثر مدنية وتحضراً فى التعامل مع المشكلات التنموية . ولو تحقق ذلك فيكون قد تحقق مفهوم المجتمع المدنى Civic society والذى تسعي إليه كل المجتمعات ، ومفهوم المجتمع المدنى هذا ينطبق على كل أفراد المجتمع حضريين وريفيين. ومن المعروف أن المناطق الريفية فى أمس الحاجة لمثل هذه المفاهيم للتغلب على كبوتها التنموية ، حيث أن هناك آثاراً سلبية فى القرية مازالت تعانى منها حتى الآن ، ولم تستطع كل البرامج التنموية السابقة ، أن تحد منها أو تتغلب عليها ، فالعملية فى حد ذاتها تغيير فى الفكر والأداء والسلوك أكثر منها تغييراً فى الأساليب والأدوات بعد أن طغت فكرة المقاييس المادية الملموسة لكل البرامج التنموية السابقة.

وجدير بالذكر أن بعض المحليين قد أرجعوا فشل الكثير من برامج التنمية إلى نقص الموارد المادية والفنية متناسين البعد الأساسى وهو المورد البشرى أو الاجتماعى أى الإنسان. فالإنسان هو الذى يمكن أن يوجد الإجراءات البيروقراطية المعقدة ، وهو الذى يمكن أن يعمل بروح اللوائح والقوانين. ولا يمكن احتكار أهمية المدخلات المادية فى عملية التنمية ، ولكن هذه الإمكانيات لها حدودها ، أى أنها شئ ثابت لا يمكن اللعب به على وتيرة إحداث التنمية بالمستوى المطلوب ، لذلك يجب أن نوجه كل الطاقة لتطوير الإنسان للتعامل الجيد مع اللوائح والقوانين ، وكذا عملية التنمية ، فالإنسان هو العنصر المتغير فى هذه العملية إذ يمكن تعديل سلوكياته صعودياً. وكما نعلم فالإنسان يشارك في عملية التنمية من الألف إلى الياء ، فهو مدير عملية التنمية أى أنه موجه عملية التنمية والمستفيد منها (عبد الرحمن ، 1982) ، كما أن مخرجات التنمية أو عوائدها إن صح القول ثلاثية ، تتمثل فى الرخاء الاقتصادى ، والرفاء الاجتماعى ، والرضا النفسى (جامع ، 1987) ، والأخير لا يتأتى إلا بعدالة توزيع مردودات التنمية بين القطاعات المختلفة من المجتمع ، وبين مختلف الأفراد داخل كل قطاع ، فمتى شعر الإنسان بالعدالة فى توزيع مردود أى شئ سوف يقوم بتأدية ما هو موكول إليه بكفاءة عالية ، وبالتالى من الممكن دخوله فى سلسلة جديدة من عمليات التنمية بروح مشاركة عالية وفعالة ، فالعملية دورانية متصلة الحلقات .... إلخ.

ومحصلة القول هو كيفية نوفر للجهاز الإدارى عموماً ولأفراد المجتمع خصوصاً ، من الوسائل والأساليب للقيام بعملية التنمية بسرعة وكفاءة ، وذلك من خلال مفهوم محلية التنمية ، والتى تعتمد على أساسها على المشاركة الشعبية Popular participation لكل القطاعات السكانية (وزارة الإدارة المحلية ، 1996) دون الاعتماد على التخطيط الأعلى ، فالهدف أن تكون عملية التنمية محلية فى مجملها فكراً وتخطيطاً وتنفيذاً ، مع إعطاء الأولوية للمناطق التى لم تأخذ كفايتها من مثل هذه البرامج خصوصاً الريف ، والبدو ، والمناطق العشوائية بالمدن ، وذلك لتقليل التباين الحادث بين هذه المجتمعات والمجتمعات الحضرية. وهو ما سعت إلى تطبيقه بالفعل بعض البرامج التنموية مثل برنامج التنمية الريفية المتكاملة "شروق" (تقرير التنمية البشرية ، مصر 2004) ، ويجرى تطبيق برنامج آخر حالياً على نفس المنهجية يعرف باسم برنامج مصر لتنمية القرى يعتمد تطبيقه على ضرورة وجود خطة موحدة على كافة المستويات الإدارية بداية من القرية ومرور بالمركز ووصولاً إلى مستوى المحافظة بحيث يعتمد فى تطبيقه على التخطيط من أسفل إلى أعلى .

ومن ثم فلا بد من إعطاء نوع من الحرية ، أو حتى المرونة فى التعامل مع المنظمات والمؤسسات لكى تقوم بعملية التنمية ، هذا سيدفعها إلى جذب أفراد المجتمع للقيام بذلك من خلال التعاون من محور مهم جداً كما ذكر آنفاً وهو المنظمات غير الحكومة NGO's ، والتى تستطيع أن تلعب دوراً مؤثراً فى ذلك من خلال قدراتها على جذب أفراد المجتمع للمشاركة فى الأنشطة التنموية من خلال اشتراكهم فى عضوية هذه المنظمات ، كل هذا مع محاولة تعديل سلوكيات أفراد المجتمع لتناسب تغييرات العصر الذى نعيشه ، وحتي لا يكونوا دائمى الاعتماد على الأب الاجتماعى وهو الدولة أو الحكومة ، ومن هنا يتضح جلياً فكرة تطبيق اللامركزية فى المنظمات الحكومية والتى توفر مزيد من الحرية ، والتركيز على الأفراد والمنظمات غير الحكومية فى التعامل مع التغيرات الحادثة على مستوى العالم ، والتى تدعم أواصر المجتمع ، إلا أن وجود المعوقات المنظمية والمؤسسية تحد من تنفيذ اللامركزية ، بالإضافة إلى الشخصية المصرية التى مازالت متأثرة بالأوضاع السابقة. كل هذا يتطلب الدراسة حتى يمكن فهمه فهماً جيداً فيسهل التعامل معه ، مع محاولة ربط هذه المفاهيم بمفاهيم مثل البيروقراطية والعولمة والإصلاح الإدارى ، حتى تكتمل الصورة ، وبكون تحليلها ونتائجها صحيحاً.

هدف البحث :

استهدفت هذه الدراسة توضيح اللامركزية ، وتوضيح نقاط قوتها وضعفها ، وكيف يمكن التعامل معها بطريقة تساعد على تلافى سلبياتها ، مع تحديد بعض العوامل المختلفة التى تساهم فى إحداث اللامركزية على المستوى المحلى وفى سبيل القيام بذلك يهدف البحث إلى :

1- دراسة شكل اللامركزية ومستواها داخل المنظمات فى الريف المصرى من وجهة نظر القرويين أنفسهم وخاصة في تعاملهم مع البرامج الحيوية للتنمية الريفية.

2- دراسة بعض العوامل المختلفة التى تحدد شكل اللامركزية من مفهوم ريفى محلى ، وتأثير ذلك على المنظومة الحيوية المجتمعية الريفية المحلية.

3- دراسة شكل العلاقة بين مستوى اللامركزية وبعض العوامل المختلفة ، والتى تميز السكان الريفيين المحليين ، والتى تساهم فى انطلاق الطاقات الكامنة للسكان الريفيين المحليين من خلال منظومة الحيوية المجتمعية الريفية المحلية.

4- محاولة تحديد مفهوم محدد لكل من اللامركزية من الواقع الريفى المحلى حتى يمكن التعامل معها فى البرامج التنموية والتى سيتم تطبيقها مستقبلاً.

الإطار النظرى والاستعراض المرجعى :

اللامركزية كمفهوم من الصعب تحديده بدقة ، فلها أبعاد كثيرة وأشكال عديدة ، متأثرة فى ذلك بالبناء المؤسسى أو إعادة هيكلته ، مما يصعب من وضع تعريف محدد لها ، ولكن تعرض البعض لتعريفها ومنها تعريف البنك الدولى حيث عرف البنك الدولى اللامركزية على أنها عبارة عن الأوضاع التى تتنازل فيها الحكومة المركزية عن الخدمات الأساسية وتنقلها إلى مكاتبها فى الأقاليم (World Bank.org). وفى موضع آخر يعرف البنك الدولى اللامركزية على أنها ترحيل السلطة والقرارات للتوظيف أو الخدمات العامة من الحكومة المركزية إلى منظمات حكومية شبه مستقلة ، أو القطاع الخاص (World bank.org/publicsector) وهذا المفهوم معقد وذو وجهات متعددة. ويعرف البنك الدولي اللامركزية فى موضع آخر على أنها تغيير النظام الإدارى من الحالة التى يكون فيها "متماثل ومركز" وإعطاء الاهتمام للوحدة القومية والغلبة الجماعية ، إلى الحالة التى يكون فيها "التنوع واللامركزية" والاهتمام والتركيز لقاطنى الأقاليم

والمناطق المحلية (mha) . كما يعرف المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية اللامركزية على أنها الإدارة المحلية اللامركزية Local decentralization وفيها يقوم إلى جوار السلطة المركزية هيئات منتخبة محلياً ، لها ذاتيتها المستقلة وتباشر صلاحيات فى صورة قطعيـــة ، وإن خضعت لأسلوب أو أخر من الرقابة أو الوصاية كغيرها من أجهزة الحكم المركزية كأن تخضع لإجراءات الضبط التنظيمى ، أو المحاسبى لجهاز مثل ديوان المحاسبة، وكذا مراقبة أعمالها من الوجهة الشرعية ، وانضباط لوائحها دستورياً (رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة، 1997 / 1998).

ومن ناحية أخرى يعرف البعض اللامركزية على أنها تعنى التشتت الجغرافى ، بمعنـــى توزيع المنظمات على أماكن متفرقة. ويعرفونها كذلك علي أنها درجة تفـــويض ســـلطة اتخـــاذ القرارات على المستويات التنظيمية ، حيث تميل المنظمة إلى الأخذ بأسلوب اللامركزية بزيـــادة درجة تفويض السلطة (شريف ، 1991).

وتشمل اللامركزية على عدة أنماط وهى اللامركزية السياسية ، والإدارية ، والاقتصادية والسوقية. ويساعد تحديد الاختلافات بين المفاهيم على تحديد الأبعاد المختلفـــة لنجاحـــات هـــذه الأنماط والتنسيق بينها . وتتفاوت أنماط اللامركزية بين الدول ، وأحياناً حتى فى داخـــل نفـــس الدولة وكذا بين القطاعات المختلفة (شريف، نفس المرجع 1991). ويري البعض الآخر الـــربط بين اللامركزية وظروف كل مجتمع والأيديولوجيات التى يؤمن بها ، فالنظم الاشتراكية العقائدية تظهر أهمية لامركزية التنفيذ لتحقيق الكفاءة فى مركزية السياسة العامة ، وفى النظم الرأســـمالية تركز اللامركزية على اللامركزية فى الحكم ، وفى الإدارة فى التطوير السياسى الطبيعى لهـــذه النظم ، بينما فى البلدان النامية تظهر لامركزية التنمية كأسلوب حتمى لإدارة تنمية فعالة وبأقـــل تكلفة ، وأخيراً فى البلدان التى تأخذ بنظم شمولية غير عقائدية ، فإن اللامركزية تصبح أداة فعالة لتحقيق سيطرة نظام الحكم عن طريق تخفيف التوترات ومد النفوذ والسيطرة الحكومية على أكبر رقعة ممكنة من البلاد (رشيد، 1981).

وهناك علاقة تآزرية بين اللامركزية وعملية التنمية ، بمعنى أن كليهما شرط ضـــرورى لإحداث الآخر وخاصة فى الدول النامية ، والتى لم تقطع شوطاً طويلاً بعد فى إحـــداث عمليـــة التنمية بالمستوى المطلوب ، مع الحذر دوماً فى تطبيق سياسة اللامركزية الإدارية بصورة

واسعة النطاق فى مجتمعات بها معدلات تنمية منخفضة ، فهذا قد يكون إحباط بعملية التنمية من الأساس ، وذلك لأنه لا يوجد الفكر الصحيح والذى يتعامل مع مثل هذه الاستراتيجية. ومن ثم فإن عمل اللامركزية يجب أن يتماشى على الأقل مع القدرات المحلية المالية والاقتصادية لصيانة وتوفير الخدمات والمهام للإدارات المحلية. فهذا يؤدى إلى أن متخذى القرار على المستوى المحلى يستطيعون تحديد التكاليف المطلوبة ويتسلمون الإمكانيات المادية التى تساعدهم على هذا وذلك لضمان نجاح اللامركزية. كما يجب أن تهتم المجتمعات بتحديد تكاليف تأدية الخدمات واختيارات تنفيذها بواسطة مواردها والموارد المتاحة من الحكومة المركزية ، لذلك فإن القرارات التى تتخذها المجتمعات تكون أكثر فاعلية. أما النقاط الحاسمة لنجاح اللامركزية من وجهة نظر معهد الدراسات التنموية بجامعة سوسكس بالمملكة المتحدة فكانت كالآتى : الموارد المالية الكافية وسعة إدارية كافية لإنجاز الشكل المطلوب ، وميكاينزمات محاسبية حقيقية ، لكل من محاسبة الأفراد للسياسيين المنتخبين وكذلك البيروقراطيين.

وهكذا فإن اللامركزية لتعريفها تعريفاً نظرياً يمكن القول أنها ، فى هذه الدراسة أساساً ، تمثل العملية التى من خلالها يستطيع الفرد على مستوى المجتمع المحلى والمستوى المنظمى ممارسة جميع مناشط حياته دون الشعور بأية ضغوط أو تعقيدات يشعر معها الفرد بحالة من عدم الرضا النفسى عن الأوضاع الاجتماعية ، بالإضافة إلى أنها تكفل درجة من الاكتفاء الذاتى للمجتمع المحلى تشعر أفراده بنوع من الاستقلال وعدم الاعتماد الكامل على المجتمعات الأكبر لإشباع احتياجاتهم ، كما تكفل الاستفادة الكاملة من كل طاقات المجتمع المحلى بتوجيهات محلية وباقتناع كل أفراد المجتمع بأهمية كل ما يفعلونه ويقومون به. ومع الأخذ بحذر من أن تطبيق اللامركزية فى ظل وجود بعض الآليات والمستجدات الحالية مثل العولمة ، واقتصاديات السوق ، اتفاقية الجات ، وثورة الاتصالات قد يؤدى إلى تبنى ثقافة جديدة تمحو معها الهوية الثقافية ، وذلك من خلال التبعية الثقافية والاقتصادية لمروجى هذه الآليات ، لذلك فإنه يجب التنويه إلى ضرورة الموضوعية عند النظر لمثل هذه الآليات بعدم الإسترجاع إليها دون وعى أو تفكير. ويكفى أن ذكر نتائج جلسة كانت تتناول اللامركزية والتنمية (World Bank.org/japan)عقدت باليابان عام 1997 والتى كان من بين نتائجها التأكيد على وجود حكومة مركزية قوية وعلى وعى ودراية للتوجيه الكفء لعملية اللامركزية.

وتجدر الإشارة إلى أن بارسونز فى نظريته للنظام الاجتماعى (كريب 1999) يشير إلى أن هذا النظام يتكون من عدد من الأنساق بجوار النسق الاجتماعى ، متمثلة فى النسق الثقافى ، نسق الشخصية ، النسق العضوى وهذه الأنساق تتفاعل فيما بينها وتكمل كل منها الأخرى ، وتستطيع أن تشكل هذه الأنساق طبقاً لآراء بارسونز نوعية الحياة على مستوى المجتمع المحلى ، ويستطيع الفاعل كذلك أن يمايز فى اختياراته للفعل بناء على كل من الوسائل والأهداف فى ضوء هذه الأنساق التى تحدد شكل المجتمع إلى حد كبير والتى تحدد حجم الأهداف التى يحصل عليها الفرد ، وهذه الأنساق والتى تشكل البيئة الاجتماعية ليست منعزلة عن بعضها البعض ولكنها فى حالة تكامل وتبادل للمعلومات الرمزية – والرمز هنا هوماً يمكن أن نصنع به – بالإضافة إلى أنها ليست ثابتة أو جامدة أى أن الأنساق الفرعية لكل نسق فى حالة تفاعل مستمر هذا التفاعل المستمر قد يفضى إلى صراع بسيط بين الأنساق المختلفة والتى تحاول جاهدة أن تقلل منه حتى تعود إلى حالة التوازن أى أنها فى حالة حركة مستمرة .

ولقد اتخذت الدراسة الحالية مفهوماً خاصاً للامركزية يتعلق بدرجة شعور أفراد المجتمع المحلى بالاستقلال والاكتفاء الذاتى والرضا عن خدمات ومرافق ومنظمات المجتمع المحلى وبالتالى فهو نوع من اللامركزية المجتمعية المحلية أكثر منه لامركزية إدارية منظميه ومن ثم فالمتغير التابع هو متغير اتجاهى وشعورى أى سيكولوجى اجتماعى إلى حد كبير وبالتالى فالمتغيرات المؤثرة عليه ستكون من نفس الطبيعة والمستوى والتى تنحو نحو الطبيعة السيكولوجية والاجتماعية ، والتى تتمثل فى متغيرات مثل ، المستوى التعليمى والاتجاه الاستثمارى والمستوى الطموحى والمهنة ودرجة الارتباط الاجتماعى ودرجة عضوية المنظمات ودرجة تكرار اللقاءات الجماعية والمستوى الصحى ودرجة الانتماء للمجتمع المحلى ودرجة المشاركة الأهلية وعدد الأبناء الجامعيين المقيمين بالقرية والدخل ومستوى الانفتاح الثقافى ودرجة الشعور بالعدالة الاجتماعية ودرجة المشاعر النفسية والاتجاه نحو التشريعات الحكومية ودرجة الرضا عن الحياة ، والتى أثبتت دراسات عديدة سابقة قدرتها الفائقة على تفسير الظاهرة السيكولوجية الاجتماعية مثل تلك التى تختص بها هذه الدراسة وهى اللامركزية الريفية المجتمعية المحلية (أبو العلا، 1985: 64) ، (أحمد، 1982) ، (ملوخية، 1987: 37) .

فروض الدراسة :

بالنظر إلى طبيعة مشكلة البحث وأهدافه وبناء على الاستعراض المرجعى والمنطق النظرى أمكن صياغة الفروض البحثية لهذه الدراسة كما يلى :

توجد علاقة سببية بين كل من درجة اللامركزية ، وبين كل من متغيرات المستوى التعليمى، والمهنة، ودرجة الارتباط الاجتماعى، ودرجة عضوية المنظمات، ودرجة تكرار اللقاءات الجماعية، والمستوى الطموحى، والاتجاه الاستثمارى، ودرجة الانتماء للمجتمع المحلى، ودرجة المشاركة الأهلية، والمستوى الصحى ، وعدد الأبناء الجامعيين المقيمين بالقرية، والدخل، ومستوى الانفتاح الثقافى، ودرجة الشعور بالعدالة الاجتماعية، ودرجة المشاعر النفسية، والاتجاه نحو التشريعات الحكومية، ودرجة الرضاء عن الحياة.

الأسلوب البحثى :

أولاً : المجال الجغرافى للدراسة : تتكون عينة الدراسة من قريتين تقعان فى مركز كفر الزيات بمحافظة الغربية ، إحدى هاتين القريتين هى قرية دلبشان والقرية الأخرى هى قرية مشله ، وتم اختيار هاتين القريتين على أساس أنهما قريتان إحداهما عالية فى درجة مركزيتها والأخرى منخفضة المركزية بناء على دراسة سابقة أجريت عليهما ، وهى دراسة أسباب تخلف القرية المصرية (جامع وآخرون ، 1987).

ثانياً : المجال البشرى للدراسة : ويشمل المجال البشري للدراسة كل أرباب الأسر فى قريتى مشله ودلبشان والعزب التابعة لهما ، وقد قام البحث بتغطية كل المناطق التابع لها البحث وذلك سواء فى القرية الأم ، أو العزب التابعة لها ، وذلك ضمن إطار العينة الكلية ، حتى تكون العينة ممثلة لكل أرباب الأسر فى منطقة الدراسة .

مجتمع الدراسة (الشاملة) والعينة: تم اختيار جميع الأسر فى كلتا القريتين والعزب التابعة لها كى تمثلان شاملة الدراسة ، ووحدة الدراسة هى الأسرة الريفية عموماً ، وبالنسبة للقرية الأولى وهى قرية دلبشان فكانت تشمل 2054 أسرة ، وعدد سكانها 10884 نسمة فى 1999/12/31م (الوحدة المحلية بالقرية ، 1999) ، وتم اختيار عينة عشوائية قدرها 7.5%

من إجمالى عدد الأسر وقدر عدد وحدات العينة بـــ 153 رب أسرة ، تم مقابلة 141 رب أسرة فقط وتعذر مقابله

باقى أرباب الأسر إما لسفرهم للخارج للعمل وعدم رضا زوجاتهم عن الإدلاء بأى بيانـــات أو لعمل بعضهم فى القوات المسلحة والشرطة وعدم تواجدهم بالمنزل وتكرار المحاولة مرات عديدة ولكن دون جدوى فى المقابلة . أما قرية مشله فكانت تشمل 1907 أسرة ، وعدد سكانها 9533 فى عام 1999م (الوحدة المحلية بالقرية، 1999) ، وقد تم اختيار عينة عشوائية مـــن أربـــاب الأسر وقدرها 7.5% من إجمالى عدد الأسر كذلك وقدر عدد وحدات العينة بـــ 143 رب أسرة، تم الحصول على بيانات ومقابلة 138 رب أسرة فقط وتعذر مقابلة باقى أرباب الأسر لأســباب عديدة منها الامتناع عن الإدلاء بيانات ، أو للسفر فترات طويلة . وتم تكرار المحاولـــة مـــرات عديدة ولكن دون جدوى.

وتم اختيار عينه الأسر فى القريتين بطريقة العينة العشوائية المنتظمة ، وذلك حتى يمكـــن التعرف على آراء جميع أرباب الأسر فى كل نواحى القرية والعزب التابعة لها ، وتم الحـــصول على الإطار الذى أخذت منه العينة من الحصر أو التعداد الزراعى الذى قامـــت بـــه الجمعيـــة التعاونية الزراعية بقرية مشله والذى يحصر جميع الوحدات المعيشية بالأسر التى تقطنها ، أمـــا بالنسبة لقرية دلبشان فتم الحصول على هذا الإطار من خلال الترقيم للمنازل والـــذى قـــام بـــه البرنامج القومي للتنمية المتكاملة "شروق" للوحدات المعيشية والأسر التى تقطنها كـــذلك ، وبعـــد ترتيب أرباب الأسر تسلسليا فى كلتا القريتين ، تم الحصول على العينـــة بالطريقـــة العـــشوائية المنتظمة ، أى أننا أنه تم أخذ 7.5 رب أسرة من 100 رب أسرة ، أى أنه يجب أخذ رب أســـرة من كل 14 رب أسرة ، وتم اختيار إحداها عشوائياً ، فلو كانت مثلاً 2 فالوحدة الثانية تكون 16 والثالثة 30 وهكذا نضيف رقم 14 للرقم الأخير حتى نصل فى القرية الأولى وهى مـــشله إلـــى الرقم 1907 أو رقم قريب منه، وقرية دلبشان إلى الرقم 2054 أو رقم قريب منه .

وقد تم الإستعانة بالبيانات الثانوية حيث تم الحصول عليها البيانات الثانويـــة ، والخاصـــة بالقريتين من واقع السجلات الموجودة بمركز دعم واتخاذ القرار بالوحدة المحليـــة بـــالقريتين ، ولكن البيانات الخاصة بأعداد أرباب الأسر والوحدات المعيشية فقط تم الحصول عليها من

الجمعية الزراعية بقرية مشله ، نظراً لعدم توافر أى بيانات خاصة بها فى الوحدة المحلية ، والبيانات الثانوية تتعلق بعدد أفراد الأسر ، وحجم الحيازات ، أطوال الطرق ، مصادر مياه الرى، التعليم ، الصحة ، .... وغيرها . وبعد استيفاء جميع البيانات تم تفريغها وترميزها وأعدادها الأعداد الجيد للتحليل الإحصائى المناسب .

المتغيرات البحثية وقياسها :

أولاً : المتغير التابع (درجة اللامركزية المحلية الريفية) : هى تلك العملية التى من خلالها يستطيع الفرد على مستوى المجتمع المحلى والمستوى المنظمى ممارسة جميع مناشط حياته دون الشعور بأية ضغوط أو تعقيدات يشعر معها الفرد بحالة من عدم الرضا النفسى عن الأوضاع الاجتماعية ، بالإضافة إلى أنها تكفل درجة من الاكتفاء الذاتى للمجتمع المحلى تشعر أفراده بنوع من الاستقلال وعدم الاعتماد الكامل على المجتمعات الأكبر لإشباع احتياجاتهم ، كما تكفل الاستفادة الكاملة من كل طاقات المجتمع المحلى بتوجيهات محلية وباقتناع كل أفراد المجتمع بأهمية كل ما يفعلونه ويقومون به .

المفهوم الإجرائى : تم قياس هذا المتغير المركب من خلال أربعة محاور:

المحور الأول : درجة الرضا عن بعض الخدمات التى تقوم بتأديتها بعض المنظمات القروية ، المحور الثانى : درجة الاكتفاء الذاتى للمجتمع المحلى. ، المحور الثالث : درجة الرضا عن المنظمات والمرافق القروية. المحور الرابع : درجة المعرفة والرضا عن برنامج شروق.

1- المحور الأول : درجة الرضا عن بعض الخدمات التى تقوم بتأديتها بعض المنظمات القروية ويتكون هذا المحور أو المتغير الفرعى من 9 بنود: (1) كيفية الحصول على بطاقة الحيازة الزراعية أو تجديدها. (2) كيفية الحصول على بطاقة التموين. (3) كيفية الحصول على الخدمة الصحة فى حالة الطوارئ من قبل الوحدة الصحية. (4) كيفية الحصول على القرض الزراعى من بنك القرية بالنسبة لرب الأسرة أو أى فرد من القرية. (5) كيفية معالجة المشاكل الناجمة عن التأخير فى سداد القرض. (6) كيفية الحصول على الخدمة البيطرية للفلاح من الوحدة البيطرية. (7) كيفية تعامل الريفى مع الوحدة الصحية أثناء القيام بعملية التحليل العادية. (8) الإجراءات الخاصة باستخراج البطاقة العائلية أو الشخصية. (9) الإجراءات الخاصة باستخراج شهادة أو استمارة النجاح للأبناء أو الشخص نفسه من

المدرسة. وقد تم قياس المتغير الفرعى الأول أو المحور الأول طبقاً لنظام ترميز البيانات ، وجميع البنود ترمز طبقاً لاتجاه اللامركزية كالآتى سهلة جداً = (5) درجات ، سهلة بدرجة متوسطة = (4) درجات ، محايد = (3) درجات ، صعبة بدرجة متوسطة = (2) درجة ، صعبة جداً = (1) درجة ، وتتراوح الدرجات الكلية لهذا المتغير الفرعى بين 45 لدرجة اللامركزية العالية ، و9 لدرجة اللامركزية المنخفضة ، ثم تقسم الدرجة التى حصلنا عليها على الرقم 45 للحصول على درجة "نسبة مئوية" ، أى درجة من مائة ، تمثل الدرجة بالنسبة لهذا المتغير الفرعى حتى يمكن دمجه وجمعه مع بقية المتغيرات الفرعية.

2- **المحور الثانى** : درجة الاكتفاء الذاتى للمجتمع المحلى ، ويتكون هذا المحور أو المتغير الفرعى من 11 بندا هى : الغذاء (الأكل والمشروبات) ، والملابس ، والعلاج ، وعلاج الحيوانات ، والأسمدة ، والمبيدات ، والبذور ، والقروض ، والتعليم الثانوى العام ، والتعليم الثانوى الفنى ، والتعليم الجامعى. وقد تم قياس المتغير الفرعى الثانى طبقاً لنظام ترميز البيانات ، وجميع البنود ترمز كالآتى : من القرية = (4) درجات ، من المركز = (3) درجات ، من المحافظة = (2) درجة ، من القاهرة = (1) درجة . وتتراوح درجات هذا المتغير الفرعى بين 44 لدرجة اللامركزية العالية ، 11 لدرجة اللامركزية المنخفضة ، ثم تقسم الدرجة التى حصلنا عليها على الرقم (44) وهى درجة الاكتفاء الذاتى القصوى وذلك للحصول على درجة "نسبة مئوية" تمثل هذا المتغير الفرعى .

3- **المحور الثالث** : درجة الرضا عن المنظمات والمرافق القروية ، ويتكون هذا المحور أو المتغير من 34 بندا فى قرية دلبشان ، و36 بندا فى قرية مشله نظراً لتواجد بعض المرافق فى قرية مشله لا تتواجد فى قرية دلبشان والعكس وذلك كما يلى : أنشطة الوحدة المحلية ، وأنشطة الجمعية الزراعية ، وأنشطة الوحدة الصحية ، وأنشطة بنك القرية ، وأنشطة الوحدة البيطرية ، وأنشطة المدارس ، وأنشطة المسجد ، وأنشطة مركز الشباب ، وجمعية تنمية ، والمجتمع المحلى ، والوحدة الاجتماعية ، وحالة الطرق ، والمواصلات ، ومياه الشرب ، والكهرباء ، ومناوبات الرى ، وخدمة البريد ، وخدمة التليفون (الهاتف) المدرسة الابتدائية ، والمدرسة الإعدادية ، والمدرسة الثانوية العامة ، وفصول التقوية ، والمكتبة ، والمركز الطبى ، وعيادة الأسنان ، ومركز رعاية الأمومة والطفولة ، ومركز تنظيم الأسرة ،

ومطحن ميكانيكى ، ومركز إطفاء الحريق ، وإنارة الشوارع ، وحنفية إطفاء الحريق ، الجبانة ، والصرف المغطى ، وإنشاء كوبرى ، ومركز تدريب الصبية. أما قرية مشله فيتواجد فيها نقطة الشرطة ، وورشة صيانة الآلات ، وسوق أسبوعى ، ومحطة السكة الحديد ولا يتواجد فيها المركز الطبى ، أو مركز تدريب الصبية ، فتكون المحصلة وجود اثنين من البنود أكثر من قرية دلبشان ويكون محصلة البنود فيها 36 بندا وترمز جميع البنود فى القريتين كالآتى : راضى بشدة = (5) درجات ، راضى لحد ما = (4) درجات ، محايد = (3) درجات ، وغير راضى لحد ما = درجتان ، وغير راضى بشدة = (1) درجة . وتتراوح درجات هذا المتغير الفرعى ما بين 170 لدرجة الرضا العالية ، 34 لدرجة الرضا المنخفضة هذا فى قرية دلبشان ، أما فى قرية مشله فتتراوح بين 180 لدرجة الرضاء العالية، 36 لدرجة الرضا المنخفضة ، ثم تقسم الدرجة التى حصلنا عليها على رقم (170) أو (180) درجة الرضا القصوى لأى من القريتين للحصول على درجة "نسبة مئوية" تمثل درجة الرضا للمبحوث .

4- **المحور الرابع** : درجة المعرفة والرضا عن برنامج شروق ، ويتكون هذا المحور أو المتغير الفرعى من ثلاثة بنود وإجابة البندين الثانى والثالث مرتبطة بالإجابة على البند الأول كالآتى: البند الأول : (أ) مدى الاستفادة من برنامج شروق ، وقد كانت الاستجابات كالآتى : جداً تساوى (4) درجات ، قليل = (3) درجات ، ولا يستفيد = درجتان ، لا يشعر به = درجة واحدة. البند الثانى: (ب) مقارنة الاستفادة من البرنامج بالقرى المجاورة لهذه القرية ، وكانت الاستجابات كالآتى : أكثر بكثير = (4) درجات ، وأكثر = (3) درجات ، وزيها = درجتان ، وأقل منها = درجة واحدة. البند الثالث : (ج) مدى تأثير برنامج شروق على القرية ، وكانت الاستجابات كالآتى : اليومين دول أحسن = (4) درجات ، وزى زمان = (3) درجات ، والأول أحسن = درجتان ، وأحوال البلد اليومين دول تعبانه = درجة واحدة وتتراوح درجات هذا المتغير من مجموع بنوده الثلاثة بين 12 لدرجة الاستفادة القصوى و3 لدرجة عد الشعور بالمشروع . وتحول الدرجة الكلية لهذا المتغير لدرجة نسب مئوية بقسمة الدرجة التى حصلنا عليها على الرقم (12) درجة الاستفادة القصوى ، ثم يقسم الناتج على رقم 2 لتنصيف وزن هذا المكون بالنسبة للمكونات الفرعية الأخرى ، ثم بعد ذلك تجمع

درجات البنود الأربع أو المكونات الفرعية الأربعة والتى تمثل درجة اللامركزية بالنسبة للمبحوث .

ثانياً : المتغير المستقلة : وتشمل هذه المتغيرات سبعة عشر متغيراً بحثياً وهي :

1- **المستوى الصحى :** المفهوم النظرى : هو عبارة عن قدرة الفرد على القيام بتأدية جميع مناشطه اليومية دون الشعور بأى الأم مرضية عضوية أو نفسية. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من خلال أربعة بنود وهى كما يلى : البند الأول : يمثل عدد مرات الذهاب إلى الطبيب بالعيادة أو حضور الطبيب للمنزل بالنسبة للفرد العام الماضى ويمثلها رقم عددى، والبند الثالث هو عدد مرات الذهاب إلى الطبيب أو الحضور فيها إلى المنزل وقول المريض أنه تعبان ومحتاج علاج لمدة طويلة وتم ترميزه كالآتى لا = صفر ، ونعم = (2) درجة ، وأكثر من 10 مرات = (3) درجات ، وذلك لتوضيح الفوارق بين الأفراد ذوى الصحة المتدهورة والأفراد ذوى الاعتلالات الصحية الخفيفة ، والبند الرابع وهو وجود أنواع معينة من الأكل يحرم منها الإنسان نتيجة لمرضه وتم ترميزه كالآتى : لا = صفر ، ونعم = (2) درجة ، وتحسب درجات هذا المتغير من مجموع درجات بنوده الفرعية.

2- **المستوى التعليمى :** المفهوم النظرى : هو عبارة عن حجم المعارف والمهارات والاتجاهات التى يحصل عليها الفرد نتيجة لانضمامه لمؤسسة تعليمية وبصورة رسمية لعدد من السنوات التعليمية وذلك بصفة أساسية. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير طبقاً لنظام ترميز البيانات ، وهو رقم عددى يمثل عدد سنوات التعليم الرسمى التى قضاها المبحوث بنجاح داخل المؤسسات التعليمية.

3- **المهنة :** المفهوم النظرى : هو عبارة عن العمل الرئيسى الذى يقوم به الإنسان والذى يحصل فى مقابله على أجر. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير وترميزه كرقم حسابى بناء على بحث أجراه جامع (Gamie, 1975) عن القياس الكمى للمهابة المهنية أو الوظيفية بين بعض المصريين الريفيين والحضرين ، وقد تم حساب هذا المتغير من وجهة نظر الريفيين وذلك من خلال طرح الرتبة التى تأخذها المهنة من الرقم 100 والناتج يضاف عليه رقم 1 ، وتأخذ ربه المنزل أو الحاصل على مؤهل ولم يعمل أو الطالب الدرجة صفر.

4- **عدد الأبناء المتعلمين تعليماً جامعياً :** المفهوم النظرى : هو عبارة عن انتهاء الأبنـــاء مـــن مرحلة التعليم الجامعى أو ما يعادلها ، والتى يكون فيها الفرد حاصلاً على درجة الليسانس أو البكالوريوس أو ما يعادلها. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من خلال بندين :

البند الأول عبارة عن رقم حسابى يمثل عدد الأبناء الذين تخرجوا من الجامعة ، والبند الثـــانى يمثل رقم حسابى يمثل المدة الزمنية من وقت التخرج حتى الآن ، ونسب ذلك إلـــى مكـــان الإقامة سواء كان داخل القرية أو خارجها ، وتم حساب هذا المتغير كناتج لمضروب عـــدد الأبناء المتعلمين تعليماً جامعياً فى عدد سنوات إقامتهم داخل القرية فقط.

5- **الدخل :** المفهوم النظرى : هو عبارة عن كمية النقود التى يتحصل عليها الإنسان من امتلاكه لأصل ، معين أو من عمله فى مدة معينة. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير مـــن خلال ثلاثة بنود رئيسية البند الأول يتكون من عدد من البنود الفرعية : الأكل والشرب (رقم حسابى)، اللبس (رقم حسابى) بعد تحويلة من سنه إلى شهر ، مصاريف أخرى رقم حسابى، البند الثانى الأرض المملوكة أو المستأجرة ، الأرض المملوكة الفدان نحـــصل منـــه علـــى 1000 جنيه فى السنة ، والفدان المستأجر 500 جنيه فى الـــسنة ، والبنـــد الثالـــث الآلات الزراعية تشمل معدل التشغيل اليومى وقيمته بعد خصم ثمن الجاز والزيت والصيانة ، والبند الرابع ملكية الحيوانات الزراعية ، وتحسب بناء على متوسط الإنتاج السنوى ، وقيمة كيلـــو اللبن سواء كانت أبقار وجاموس وأغنام وماعز وذلك بعد سؤال المتخصصين فى ذلك ، ثـــم تحول الحسابات جميعها من سنة إلى شهر ثم تجمع على بقية البنود .

6- **مستوى الانفتاح الثقـــافى :** المفهوم النظرى : هو عبارة عن حجم المعارف والمهارات التى يحصل عليها المبحوث من مصادر أخرى غير مصادر التعليم الرسمى وذلك بصفة أساسية. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من خلال خمسة بنود رئيسية هـــى : البنـــد الأول رقم حسابى يمثل عدد الساعات التى يجلس فيها المبحوث أمام جهاز التلفاز ، وتم حساب المدى لأعلى وأقل قيمة وقسمة الناتج على 2 وتحويلها إلى قيمتين الأولى من الحد الأدنـــى إلى المتوسط ، وتأخذ درجة (1) ، والثانية من المتوسط إلي الحد الأعلى وتأخذ درجة (2) ، والبند الثانى يشمل على أربعة بنود فرعية وهى عن رؤية برنامج سر الأرض ، والآخر عن رؤية برامج زراعية أخرى ، والثالث عن سماع الراديو ، والرابع عن قراءة الجرائد ، أما

البند الثالث فكان عن المعرفة بالقمر الصناعى المصرى ، والبند الرابع فكان عن المعرفة بشبكة الإنترنت ، والبند الخامس فكان عن المعرفة باتفاقية الجات ، وتم ترميز هذه البنود الرئيسية والفرعية كالآتى : نعم = درجتان ، لا = درجة واحدة ، وتراوحت درجات هذا المقياس ما بين 16 لدرجة الانفتاح القصوى ، 8 لدرجة الانفتاح الثقافى الدنيا.

7- **درجة الارتباط الاجتماعى :** المفهوم النظرى : هو عبارة عن مدى شعور الأفراد بالتآلف والانسجام داخل النسيج المجتمعى المحلى وقدرة كل منهم على تعضيد ومساندة الآخر.

المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من خلال أربعة بنود رئيسية هى : البند الأول ويشتمل على أربعة بنود فرعية وهى : أنتم هنا فى البلد لكم تفكير وعادات واحدة ، وأنت من الناس إللى أصدقاؤهم وحباايبهم كثير هنا فى البلد ، والناس فى بلدكم كل واحد ما بيهموش إلا نفسه ، وأنت دايماً تحب تقعد لوحدك بعيد عن الناس. وكان ترميز الاستجابات للبنود 1 ، 2 هى موافق = (3) درجات ، وموافق لحد ما = (2) درجة ، وغير موافق = درجة واحدة ، ولا يعرف تترك ثم تعدل فى النهاية مع المجموع ، أما البنود 3 ، 4 فترمز استجابتها كالآتى غير موافق = (3) درجات ، وموافق لحد ما = درجتان ، وموافق = درجة واحدة ، ولا يعرف تترك ثم يعد المجموع فى النهاية كالآتى : صافى مجموع البنود = إجمالى مجموع البنود × 4/عدد البنود التى عرف إجابتها. وتتراوح درجات هذا البند ما بين 12 لدرجة الارتباط الاجتماعى الأعلى ، صفر لدرجة الارتباط الاجتماعى الأقل.

أما البند الثانى وهو عبارة عن القيام بالمجاملات العائلية فى حالة الأفراح فكان ترميز الاستجابات كالآتى نعم = (3) درجات ، وأحيانا = درجتان ، ولا = درجة واحدة . أما البند الثالث وكان عن مدى التبرع بالمساعدة للجيران أو القريب ، فكان ترمز الاستجابات كالآتى نعم = (3) درجات ، وأحياناً = درجتان ، ولا = درجة واحدة ، أما البند الرابع فكان عن مدى التبرع بالدم للمرضى من أهل القرية فى المستشفى وكان ترميز الاستجابات كالآتى : نعم = (3) درجات ، وأحياناً = درجتان ، ولا = درجة واحدة ، ويحسب هذا المتغير كمجموع لهذه البنود ، وتتراوح درجات هذا المتغير ما بين 21 لدرجة الارتباط القصوى ، و 3 لدرجة الارتباط الدنيا.

8- **درجة عضوية المنظمات** : المفهوم النظرى : هو عبارة عن مدى اشتراك الأفراد فى المنظمات القروية أو الأحزاب السياسية أو المنظمات الطوعية. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير طبقاً لنظام ترميز البيانات ، ويتكون هذا المتغير من 9 بنود هى : الوحدة المحلية ، والجمعية الزراعية ، والوحدة البيطرية ، ومركز الشباب أو النادى الريفى ، وجمعية تنمية المجتمع المحلى ، ومجلس الآباء فى المدرسة ، وأحزاب سياسية ، والمسجد ، وجمعيات أخرى. وتم ترميز هذه البنود كالآتى : لا = (1) درجة ، ونعم = (2) درجة كعضو عادى ، وعضو مجلس إدارة = (3) درجات ، و(4) درجات لرئيس مجلس الإدارة ، وتتراوح درجات هذا المتغير فى الظروف العادية فى الأعم والأغلب ما بين 18 لدرجة العضوية القصوى ، و(9) لدرجة العضوية الدنيا ، أو قد تكون الدرجات مفتوحة فى بعض الحالات على حسب أوضاع رب الأسرة ومدى اشتراكه فى جمعيات أخرى.

9- **درجة تكرار اللقاءات الجماعية** : المفهوم النظرى : هو عبارة عن القدرة على تجمع الأفراد على مستوى القرية أو مستوى العائلة أو الأسرة للتشاور ، أو حل المشكلات المختلفة لتدعيم الروابط بين الأفراد والمساعدة على حدوث الاستقرار الاجتماعى. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من خلال ثلاثة بنود رئيسية : البند الأول عبارة عن هل يحدث تجمع مع الأهالى فى حالة حدوث مشاكل تهم البلد وتم ترميز الاستجابات كالآتى ، نعم = 3 درجات ، حياناً = درجتان ، لا = درجة واحدة ، ويتفرع منه بند فرعى فى حالة الإجابة بنعم أو أحيانا وهو عبارة عن: بتروح قد إيه ، وتم ترميز الاستجابات كالآتى : كل يوم = (5) درجات ، وكل جمعة = (4) درجات ، وكل شهر = (3) درجات ، وفى المناسبات العامة = درجتان ، وعند حدوث المشاكل = درجة واحدة. البند الثانى هو عن اللمة فى العائلة زى زمان ، وكان ترميز الاستجابات كالآتى ، نعم = (3) درجات ، وأحياناً = درجتان ، ولا = درجة واحدة ، وهذا يؤدى إلى متغير فرعى فى حالة الاستجابة بنعم أو أحياناً ، وهو كم مرة تحدث ، وتحصل على رقم حسابى نستطيع ترميزه كما سبق ذكره إلى مقياس يشمل على 1 – 2 – 3. البند الثالث عبارة عن التجمع وسط الأسرة لحل المشاكل وتم ترميز الاستجابات كالآتى: نعم = (3) درجات ، وأحياناً = درجتانا ، ولا = درجة واحدة ، وهذا يؤدى إلى متغير فرعى فى حالة الإجابة بنعم أو أحياناً وهو هل هى ؟ وترمز الاستجابات كالآتى : كل

المشاكل = (3) درجات ، ومعظم المشاكل = درجتان ، والمشاكل الملحة فقط = درجة واحدة ، ويحسب هذا المتغير كمجموع درجات لهذه البنود ، وتتراوح درجات هذا المتغير ما بين 21 لدرجة تكرار اللقاءات الجماعية القصوى ، 3 لدرجة تكرار اللقاءات الجماعية الدنيا.

10- المستوى الطموحى : المفهوم النظرى : هو عبارة عن استعداد أرباب الأسر أو تطلعاتهم نحو تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من خلال عدة بنود فرعية عددها خمسة بنود وهى : هل ناوى تعلم أولادك فى الجامعة ، وناوى ترشح نفسك للمجلس الشعبى المحلى ، وأحياناً نلجأ للواسطة عشان نأخذ حقنا – وكم مرة تفتكر لجأت لها عشان أى مصلحة لك ولأولادك ، ولو جاءت لك فرصة تأخذ قرض تعمل به مشروع حتأخذه ، وهل فيه عندك وقت فراغ ، طيب بتقضيه فى إيه. وتم ترميز البنود (1،2،4) كالآتى نعم (إن شاء الله) = (3) درجات ، وتبع الظروف = درجتان ، ولا أفكر فى ذلك = درجة واحدة ، أما البند 3 فكان ترميزه فى عدد مرات اللجوء للواسطة من 1-5 مرة = درجتان ، وأكثر من 5 مرات = (3) درجات ، ولم ألجأ إليها = درجة واحدة ، أما البند الخامس فتم ترميزه كالآتى ، مفيش = (3) درجات ، وشوية = درجتان ، وكثير = درجة واحدة ، وتتراوح درجات هذا المتغير ما بين 15 لدرجة الطموح القصوى ، 5 لدرجة الطموح الأقل.

11- الاتجاه الاستثمارى : المفهوم النظرى : هو عبارة عن مدى قدرة المبحوث واستعداده للقيام بمشروعات اقتصادية أو أعمال تدر ربحاً أو دخلاً إضافياً له. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من خلال بندين : البند الأول وهو عبارة عن سؤال مفتوح يعبر عن كيفية التصرف فى الدخل حال زيادته وتم تفريغه فى جدول خاص وتم الحصول منه على نتائج وصفية ، أما البند الثانى فهو يتكون من 18 بنداً فرعياً وهى كالآتى : مشروع استثمارى ، شراء أرض ، شراء ذهب وحلى ، شراء آلات زراعية حديثة (زى ماكينة رى أو جرار) ، وشراء آلات منزلية حديثة (زى الفيديو والثلاجة والتليفزيون الملون) ، والإنفاق على المكيفات ، وشراء سيارة أجرة أو نصف نقل ، وتوفير النقود فى البنك ، وتوفير النقود فى المنزل ، وشراء عجول أو غنم للتسمين ، وشراء بيت ، وزيادة الإنفاق على الغذاء ، وإقامة

مشروع تفصيل أو تريكو ، وتربية مزارع دواجن ، وشراء حبوب وتخزينها لحين ارتفاع سعرها ، وعمل ورشة ، والجزارة ، وزراعة الخضر والفاكهة عالية الربح. ويتم ترميز معظم هذه البنود كالآتى : نعم = (3) درجات ، وأفكر = درجتان ، و لا أشتريها = درجة واحدة ما عدا البنود أرقام 3، 5، 6، 9، 11، 12 فكان الترميز الخاص بها عكسياً وذلك حتى تكون متماشية مع الاتجاه الاستثمارى الإيجابى ، وكان ترميزها كالآتى : نعم = درجة واحدة ، وأفكر = درجتان ، ولا أشتريها = (3) درجات ، وتتراوح درجات هذا المتغير ما بين 54 للاتجاه الاستثمارى الأقصى ، و18 للاتجاه الاستثمارى الأدنى.

12- **درجة الانتماء للمجتمع المحلى** : المفهوم النظرى : هو عبارة عن مقدار الارتباط بين الأفراد ومجتمعهم المحلى الذى ينتمون إليه ويقطنون فيه. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من خلال 10 بنود هى : أغلب الناس المتعلمة بتفضل تسيب البلد وتروح البندر ، والواحد لو لقى فرصة يسيب البلد كان سابها ، والناس فى بلدنا أهل ثقة والواحد يطمئن إليهم، وأنت ماشى فى حالك ومالكش أصحاب كثير ، وأسعد أوقاتك بتقضيها مع حبايبك وجيرانك فى البلد ، وأنت جزء من بلدك وما تقدرش تسيبها ، وبلدنا إن شاء الله حتطور وحيكون لها مستقبل حلو ، والمصالح الحكومية هنا بتحل مشاكلكم بدون تعب ، وبلدنا طول ما فيها واسطة ومحسوبية مش حتطور أبداً ، والبلد دى الحياة فيها أمن وسلام. وتم ترميز الاستجابات للبنود (1، 2، 4، 9) كالآتى : غير موافق = (3) درجات ، وموافق لحد ما = درجتان ، وموافق = درجة واحدة ، ولا يعرف تترك تم تعدل فى نهاية المطاف كما سيتم ذكره. أما البنود (3، 5، 6، 7، 8، 10) فترمز كالآتى : موافق = (3) درجات ، وموافق لحد ما = درجتان ، وغير موافق = درجة واحدة ، ولا يعرف تترك ثم يعدل المجموع الكلى فى النهاية كالآتى : صافى مجموع البنود = إجمالى مجموع البنود × 10/مقسوماً علي عدد البنود التى عرف إجابتها. وتتراوح درجات هذا المتغير ما بين 30 لدرجة الانتماء للمجتمع المحلى القصوى ، وصفر لدرجة الانتماء الدنيا.

13- **درجة المشاركة الأهلية** : المفهوم النظرى : هو عبارة عن مدى مساهمة الأفراد فى الأنشطة المحلية وفى حل مشكلات مجتمعهم المحلى. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من خلال خمسة بنود رئيسية هى : البند الأول ويشتمل على عدة بنود فرعية وهى :

(1) نادراً لما سيادتكم تشارك مع الناس هنا فى عمل ينفع البلد ، و(2) نادراً لما تلاقى حد فى البلد يهتم بنظافتها وجمالها ، و(3) أنت والشباب والناس المتعلمة بتشتغل بهمة عشان تصلح أحوال البلد. وتم ترمير الاستجابات للبنود 1، 2 كالآتى ، غير موافق = (3) درجات، وموافق لحد ما = درجتان ، وموافق = درجة واحدة ، أما البند 3 فكان ترميزه موافق = 3 درجات، وموافق لحد ما = درجتان، وغير موافق = درجة واحدة ، أما البند الثانى وكان عن الاشتراك فى تنفيذ أو تمويل أى مشروع فى البلد، فكان ترميز الاستجابات كالآتى: نعم = درجتان ، ولا = صفر ، وأحياناً = درجة واحدة. أما البند الثالث وهو عبارة عن من شارك فى أغلب الأنشطة والمشاريع فى القرية فكان ترميز الاستجابات كالآتى : الأهالى = (4) درجات ، والقيادات والكبار إللى فى البلد = (4) درجات ، والحكومة والأهالى = (3) درجات ، والحكومة = درجتان ، ولا يعلم = درجة واحدة. أما البند الرابع وهو عبارة عن التصرف من الأهالى فى حالة مواجهة المشاكل ، فكان ترميز الاستجابات كالآتى : التشاور فيما بينهم لمعرفة كيف يمكن حلها بالطرق الذاتية = (3) درجات ، وبحث أوجه التعاون بين الحكومة والأهالى للعمل على حلها = درجتان ، والاتصال بالمسئولين لحلها لاعتقادهم أن هذا واجب الحكومة = درجة واحدة ، وتجاهل المشكلة تماماً = صفر. أما البند الخامس وكان عن كيفية التصرف فى المشاكل التى واجهت البلد سابقاً فكان ترميز الاستجابات كالآتى : كانت قدرة كبيرة = (4) درجات ، وكانت قدرة متوسطة = (3) درجات ، وكانت قدرة ضعيفة = درجتان ، ولا أدرى = درجة واحدة ، وتحسب درجات هذا المتغير كمجموع لدرجات هذه الأسئلة وتتراوح هذه الدرجات ما بين 34 لدرجة المشاركة القصوى ، و8 لدرجة المشاركة الدنيا.

14- درجة الشعور بالعدالة الاجتماعية : المفهوم النظرى : هو عبارة عن الحالة العقلية والنفسية التى يستشعرها الأفراد بأنهم سواء فى الاستفادة بالخدمات الحكومية المختلفة. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من ستة بنود هى كالآتى : أغلب خدمات الحكومة بتروح للناس الأغنياء وبس ، وقرايب الموظفين هم المستفيدين ، واللى يدفع أكثر يأخذ أكثر، والأهالى بيأخذوا حقهم بدون واسطة ، والمصالح الحكومية بتعاملكوا بعدالة والحق المستحق، والبلد دى محتاجة لقيادات سليمة. وترمز الاستجابات للبنود (1، 2، 3، 6) ، غير موافق =

(4) درجات ، وموافق لحد ما = (3) درجات ، وموافق = درجتان ، ولا يعرف = درجة واحدة ، أما البنود (4، 5) فيتم ترميزها عكسياً كالآتى : موافق = (4) درجات ، وموافق لحد ما = (3) درجات ، وغير موافق = درجتان ، ولا يعرف = درجة واحدة ، وتتراوح درجات هذا المتغير كمجموع لهذه البنود ما بين 24 للدرجة القصوى للشعور بالعدالة ، و6 للدرجة الدنيا للشعور بالعدالة.

15- **الاتجاه نحو التشريعات الحكومية :** المفهوم النظرى : هو عبارة عن الحكم أو المعيار الذى يصدره الشخص عن مدى ملاءمة بعض القوانين لواقع حياته العملية ومدى جدواها بالنسبة له. **المفهوم الإجرائى :** وتم قياس هذا المتغير ستة بنود فرعية وهى : فوائد القروض من بنك القرية غير ظالمة للفلاح العادى ، ومنع البناء على الأراضى أدى إلى مشاكل سكنية، والحكومة سابت كل حاجة حرة للسوق وده خلق ناس جشعين ومنتهزين وبيتاجروا بدم الغلابة ، وتحديد مناوبات الرى فى البلد ما بيوفرش الكفاية للأرض الزراعية ، وتحديد مناوبات الرى يفيد فى توفير المياه للبلد ويمنع استخدام المياه من جانب بعض المزارعين وترمز الاستجابات للبنود 1، 2، 3، 4 كالآتى : غير موافق = (3) درجات ، وموافق لحد ما = درجتان ، وموافق = درجة واحدة ، ولا يعرف تترك وتحسب فى النهاية كما سبق ذكره، أما البند خمسة فترمز استجاباته كالآتى: موافق = (3) درجات، وموافق لحد ما = درجتان، وغير موافق = درجة واحدة، ولا يعرف تترك ويحسب: صافى درجات المتغير = إجمالى درجات لمتغير×5/ عدد البنود التى عرف إجابتها . وتتراوح درجات هذا المتغير ما بين 15 لدرجة الاتجاه القصوى ، وصفر لدرجة الاتجاه الدنيا أما فى قرية مشله فيتواجد بند زائد وهو عبارة عن : "فرض أصناف معينة من القطن على الفلاح تسبب له خسارة" نظراً لزراعة القطن بها ، وترمز مثل البند الخامس وبالتالى تتراوح درجات المتغير بها ما بين 18 ، صفر ، مع مراعاة وضع رقم 6 فى البسط كما فى المعادلة السابقة فى حالة وجود استجابة لا يعرف.

16- **حالة المشاعر النفسية :** المفهوم النظرى : هو عبارة عن حالة المزاج الداخلى والفعلى الذى يشعر به الفرد بصفة عامة نتيجة تواجده بين أفراد المجتمع المحلى وانعكاسات ذلك على أفراد المجتمع وعلى الفرد نفسه. **المفهوم الإجرائى :** وتم قياس هذا المتغير من إثنى

عشرة بنداً فرعياً وهذا من خلال ما يشعر به الفرد خلال الشهر الماضى بالآتى : حـــزين أو زعلان زعل شديد ، ومتعصب ، وقلقان ، ويائس ، وتعبان جداً ، وشايف إن الحياة مفيهاش فايدة ، ومتفائل ومسرور ، وهادى ومطمئن ومسالم ، ومتحمس ، وسعيد سعادة غامرة ، وراضى ، ومقبل على الحياة وبتحبها. وترمز البنود من 1-6 كالآتى : لا = (5) درجات ، ونادراً = (4) درجات ، وأحياناً = (3) درجات ، ومعظم الوقت = درجتان ، وكل الوقت = درجة واحدة. أما البنود من 7-12 فترمز عكسياً كالآتى : كل الوقـــت = (5) درجـــات ، ومعظم الوقت = (4) درجات ، وأحياناً = (3) درجات ، ونادراً = درجتان ، ولا = درجـــة واحدة ، وتتراوح درجات هذا المتغير ما بين 60 لدرجة المشاعر النفسية الإيجابية القصوى، و12 لدرجة المشاعر النفسية الدنيا.

17- درجة الرضا عن الحياة : المفهوم النظرى : هو شعور الإنسان بالراحة والطمأنينـــة عـــن حياته ومستقبله وكذلك لجميع أفراد أسرته مما يساعد على اســـتقراره واســـتقرار المجتمـــع بأسره. المفهوم الإجرائى : وتم قياس هذا المتغير من خلال بنـــدين رئيـــسين : البنـــد الأول ويتكون من بندين فرعيين وهما : لو قلت لك إنك من السعداء جداً فى الحياة دى ، ولو قلت لك إنك حققت أهدافك فى الحياة أو بتحققها زى ما أنت عاوز ، وكان ترميز هذا الاستجابات، موافق بشدة = (5) درجات ، وموافق لحد ما = (4) درجات ، ومعترض لحد مـــا = (3) درجات ، ومعترض بشدة = درجتان ، ولا يعرف = واحد درجة ، أما البند الثـــاني فكـــان عبارة عن مدى الرضا عن الحظ فى الحياة ، وكان ترميز الاستجابات كالآتى: راضـــى = (3) درجات ، وغير راضى = درجتان ، ولا يعرف = درجة واحدة ، وبحسب المتغير كمجموع لهذين البندين وتتراوح درجات هذا المتغير ما بين 13 لدرجة الرضا القصوى و3 لدرجة الرضا الدنيا.

الأساليب الإحصائية :

تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية التى تفيد البحث فى ضوء الأهداف البحثية ، ومنها معامل الارتباط ، ومعامل التحديد ، والتحليل الانحدارى ، واختبار ، وذلـــك لاكتـــشاف طبيعـــة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع المتمثل فى درجة اللامركزية الريفية المحلية وبين كل مـــن المتغيرات المستقلة السبعة عشر السابق الإشارة إليها ، وذلك على مستوى العينة الكلية حيث

استخدم لذلك معامل الارتباط البسيط ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لتحديد معنوية التأثيرات السببية بين تلك المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث استخدم لذلك معامل الانحدار القياسى (بيتا) ، كما استخدم معامل التحديد . لتحديد مدى مساهمة المتغيرات المستقلة فى تفسير التباين الحادث فى المتغير التابع.

النتائج والمناقشة :

أولاً : العوامل المرتبطة باللامركزية المجتمعية المحلية الريفية :

1- أظهرت نتائج تحليل الارتباط جدول (1) وجود علاقة ارتباطيه معنوية وسالبة بين المستوى الطموحى وبين درجة اللامركزية المجتمعية المحلية الريفية حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة – 0.12 وهى معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.05 ، ومن المرجح أن يكون المستوى الطموحى العالى للأفراد مدعوماً باتجاه سلبى بالنسبة لدرجة اللامركزية ، وذلك لكون المستوى العالى من الطموح مرتبطاً بمستوى تعليم الفرد ، ودخله ، ودرجة عضويته للمنظمات وذلك بصورة إيجابية ، وهذا يزيد من وعى الأفراد بمشاكل مجتمعهم المحلى ويجعلهم دائمى الانتقاد لهذه الأوضاع والمشكلات وبالتالى الحث على حلها مما يعطى صورة بوجود شعور بأن هناك معوقات تحد من قدرة الأفراد على حل مشكلاتهم وتزيد من الضغوط عليهم وهذا يزيد من الاتجاه نحو اللامركزية والتى تعتبر دال لحجم المعوقات والمشكلات على المستوى المحلى .

2- أظهرت نتائج تحليل الارتباط جدول (1) وجود علاقة ارتباطيه مغزوية موجبة بين درجة الانتماء للمجتمع المحلى وبين درجة اللامركزية حيث بلغت قيمة (ر) المحسوبة 0.365 وهى مغزوية عند المستوى الاحتمالى 0.01 ، وربما يفسر ذلك أن درجة اللامركزية العالية بما تحتويه من رضا عن عمل المنظمات الموجودة فى القرية ، وكذلك فاعليتها وكفاءتها للقيام بأنشطتها المختلفة كل ذلك يزيد من ارتباط الأفراد بالمجتمع الذى يعيشون فيه وذلك لكون المجتمع يلبى رغبات ومتطلبات أفراده ، وبالتالى يزيد من انتمائهم إليه ، ومن ثم يكون هذا محفزاً قوياً لأوضاع أخرى من قبيل تقليل الهجرة من الريف إلى الحضر ، واندماج الأفراد داخل النسيج الاجتماعى فى المجتمع، وبالتالى يقلل من طفو الكثير من المشكلات

على السطح ، بالإضافة إلى أن الدرجة العالية من الانتماء للمجتمع المحلى للأفراد تعمل على مساعدة الفرد وإشراكه فى حل مشكلات مجتمعة ، لأن الانتماء يكسر حدة الاغتراب بين الفرد والمجتمع ، ويأتى ذلك من خلال قدرة المجتمع المحلى على تلبية رغبات أفراده من خلال المنظمات والمؤسسات والهيئات ، والعلاقات الاجتماعية القوية التى تساعد فى تقوية انتماء الفرد للمجتمع ، وكل هذا يكون إيجابياً وفى اتجاه تدعيم اللامركزية على المستوى المحلى وتحسين نوعية الحياة بالنسبة للأفراد داخل المجتمع المحلي.

جدول (1): العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع (درجة اللامركزية المجتمعية المحلية الريفية) تبعاً للفروض البحثية للدراسة.

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار القياسى Beta	قيمة ت	معامل التحديد
درجة اللامركزية المجتمعية المحلية الريفية	المستوى التعليمى	-,005	-,057	-1.03	مستبعد
	المهنة	,037	-,004	-,065	مستبعد
	درجة الارتباط الاجتماعى	,006	-.013	-,299	مستبعد
	درجة اللقاءات الجماعية	.079	.053	,948	مستبعد
	المستوى الطموحى	-,123*	-,093	-1.69	مستبعد
	الاتجاه الاستثمارى	-.026	-,018	-,317	مستبعد
	درجة الانتماء للمجتمع المحلى	.365**	,129	2.29	,133
	درجة المشاركة الأهلية	.057	,029	,527	مستبعد
	درجة عضوية المنظمات	-.003	-,029	-,521	مستبعد
	المستوى الصحى	.193*	.103	2.24	,037
	الأبناء الجامعيين المقيمين بالقرية	-,040	,013	,241	مستبعد
	الدخـــــــل	-.049	,055	,989	مستبعد
	مستوى الانفتاح الثقافى	.106	,055	,989	مستبعد
	درجة الشعور بالعدالة الاجتماعية	.459**	,284	5.08	,211
	درجة المشاعر النفسية	.327**	,099	1.62	,107
	الاتجاه نحو التشريعات الحكومية	.347**	.208	3.98	,120
	درجة الرضا عن الحياة	,280**	.154	2.71	,078
					0.686

* معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.05 ، ** معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.01

3- أظهرت نتائج تحليل الارتباط جدول (1) وجود علاقة ارتباطيه معنوية موجبة بين المستوى الصحى ودرجة اللامركزية المجتمعية المحلية حيث بلغت قيمة ر المحسوبة 0.193 وهى قيمة مغزوية عند المستوى الاحتمالى 0.01 ومن المرجح أن يكون المستوى الصحى العالى

للأفراد دافعاً لإنجاز مصالحهم دون الشعور بأى ضغوط أو معوقات بالنسبة للأفراد ، وبالتالى يكون ذلك تدعيماً للامركزية على المستوى المحلى وكذلك لأن الأفراد ذوى الاعتلالات الصحية العالية يشعرون دائماً بأن كل شيئ يفعلونه ولو بسيطاً يتعرض لصعوبات وإنجازه يبدو كما لو كان صعب المنال ، وبالتالى لا يكون ذلك تدعيماً للامركزية على المستوى المحلى ونظراً لعدم مقدرتهم للقيام بإنجاز مصالحهم بأنفسهم أو لكون غيرهم يساعدونهم للقيام بذلك.

4- أظهرت نتائج تحليل الارتباط جدول (1) وجود علاقة ارتباطيه معنوية جداً وموجبة بين كل من درجة الشعور بالعدالة الاجتماعية وبين درجة اللامركزية المجتمعية المحلية الريفية ، حيث كانت قيمة (ر) المحسوبة = 0.46 وذلك عند المستوى الاحتمالى 0.01 ، وقد تبدو هذه النتيجة منطقية حيث أن الشعور بالعدالة الاجتماعية والذى عادة يتأتى فى تلك المناطق الريفية من قدرة المنظمات الموجودة على مستوى المجتمع المحلى على تحسين نوعية الأداء الخدمى للمواطنين ، وأكثر من ذلك فى قدرتها على توزيع خدماتها بالتساوى بين المواطنين ينبثق من خلال درجة عالية من اللامركزية تؤدى إلى حدوث نوع من التغذية العكسية التى تتولد عنها درجة أعلى من الشعور بالعادلة الاجتماعية ، ويعضد ذلك النظام الاجتماعى ذو العلاقات الاجتماعية القوية بين الأفراد.

5- كما أظهرت نتائج تحليل الارتباط جدول (1) وجود علاقة ارتباطيه معنوية وموجبة بين كل من درجة المشاعر النفسية ودرجة اللامركزية المجتمعية المحلية الريفية حيث كانت قيمة (ر) المحسوبة = 0.327 عند المستوى الاحتمالى 0.01 ، وهذه النتيجة منطقية أيضاً لأن درجة المشاعر النفسية العالية مرآه لصحة الأوضاع المحلية ، والأخيرة تتأتى من قلة المشاكل والصعوبات على مستوى المجتمع المحلى وهذه بدورها تتولد من درجة لامركزية عالية تؤثر بالإيجاب على مشاعر الفرد النفسية.

6- أظهرت نتائج تحليل الارتباط جدول (1) وجود علاقة ارتباطيه معنوية موجبة بين كل من الاتجاه نحو التشريعات الحكومية وبين درجة اللامركزية المجتمعية المحلية الريفية حيث كانت قيمة (ر) المحسوبة = 0.347 عند المستوى الاحتمالى 0.01 ، ولعل هذا الاتجاه الإيجابى نحو التشريعات الحكومية ينبع من كون هذه التشريعات قد تكون مناسبة للأوضاع

المحلية ، ولما كانت المنظمات الموجودة على المستوى المحلى هى التى تباشر تنفيذ هذه التشريعات وترفع إلى الحكومة ما تراه منها يتعارض مع الأوضاع المحلية ، فإن وجود درجة عالية من اللامركزية ، والتى توفر للمنظمات حركة الحركة سوف يستتبعها نولد ذلك الاتجاه الإيجابى من السكان المحليين نحو تلك التشريعات الحكومية.

7- أظهرت نتائج تحليل الارتباط جدول (1) وجود علاقة ارتباطيه معنوية بين كل من درجة الرضا عن الحياة وبين درجة اللامركزية حيث كانت قيمة (ر) المحسوبة 0.280 عند المستوى الاحتمالى 0.01 ، وهذا يفسر أن رضا الأفراد عن حياتهم يزيد فى ظل وجود درجة عالية من اللامركزية، وذلك لكون اللامركزية توفر درجة من التناغم بين أوضاع الفرد المحلية ، والتى يكون فيها الفرد راضياً عن جميع مناشط حياته اليومية ، وتوافق ذلك مع عمل المنظمات الموجودة على مستوى المجتمع المحلى ، كل هذه المزيج المتناسق يساعد الفرد على الرضا عن نوعية الحياة.

ثانياً : التحقق من صحة الفروض البحثية : أثبتت نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة سببية معنوية بين درجة اللامركزية كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة التالية : (1) درجة الشعور بالعدالة الاجتماعية حيث كانت قيمة(B) = 0.284 ، وقيمة (ت) = 5.08 وهى معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.01 ، و(2) درجة المشاعر النفسية حيث كانت قيمة (B) = 0.099 ، وقيمة (ت) = 1.62 ، وهى معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.05 (وذلك تحت فرض الاختبار ذى الاتجاه الواحد) ، و(3) الاتجاه نحو التشريعات الحكومية حيث كانت قيمة (B) = 0.208 ، وقيمة (ت) = 3.97، وهى معنوية عند المستوى الاحتمالية 0.01، و(4) درجة الرضا عن الحياة حيث كانت قيمة (B) = 0.154، وقيمة (ت) = 2.71، وهى معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.01 ، و(5) درجة الانتماء للمجتمع المحلى حيث كانت (B) = 0.129، وقيمة (ت) = 2.29 ، وهى معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.05 ، و(6) المستوى الصحى حيث كانت قيمة (B) = 0.103 ، وقيمة (ت) = 2.02 ، وهى معنوية عند المستوى الاحتمالى 0.05 ، وتفسر هذه المتغيرات مجتمعة نحو 68.6% من التباين الكلي بين المبحوثين فيما يتعلق بدرجة شعورهم باللامركزية. وكانت الصدارة فى القدرة التفسيرية لمتغير درجة الشعور بالعدالة الاجتماعية

(21.1%) ، يليه متغير درجة الانتماء للمجتمع المحلى (13.1%) ، يليه متغير الاتجاه نحو التشريعات الحكومية (12%) ، يليه متغير درجة المشاعر النفسية (10.7%) ، يليه متغير درجة الرضا عن الحياة (7.8%) ، يليه المستوى الصحى (3.7%).

التوصيات :

فى ضوء الاستعراض المرجعى وما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصى بالآتى :-

1- تطبيق نظام لامركزية الأماكن ، وذلك من خلال توزيع خدمات المنظمات على أماكن كثيرة حتى يمكن تخفيف الأعباء عن المواطنين ، وتقليل عدد مرات الذهاب والإياب من إلى المنظمة ، وما لذلك من كلفة عالية على المستفيد من خدمة المنظمة.

2- محاولة الارتقاء بمستوى الموظف العام بالمنظمة مادياً ومعنوياً وفنياً وذلك حتى يقوم بأداء مهامه بكفاءة عالية .

3- محاولة تدعيم المنظمات العاملة بالقرية مادياً لرفع الكفاءة فى الأداء مع توفير نظام رقابى مناسب لمتابعة هذه المنظمات .

4- محاولة تخفيف القيود البيروقراطية التى تعترض عمل المنظمات بالقرية ، وذلك لرفع كفاءتها الخدمية للمواطنين .

5- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد لكون ذلك من العوامل المهمة لتفعيل اللامركزية المجتمعية المحلية من خلال تحقيق درجة عالية من الانتماء للمجتمع المحلى.

6- محاولة تحسين نوعية الحياة لزيادة الاتجاهات الإيجابية من المتغيرات السيكولوجية المختلفة، وتقليل الاتجاهات السلبية منها ، والذى يساعد على انتماء الفرد للمجتمع المحلى ويساعد فى تحقيق اللامركزية .

المراجع :

1- **أبو العلا ، أشرف محمد (1985)** ، دراسة تقويمية اجتماعية لجهود تنمية المجتمع المحلى الريف المصرى – رسالة ماجستير (في علم المجتمع الريفى) – قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

2- **أحمد ، فاروق يوسف يوسف ، وآخرون (1982)** ، اتجاهات المواطنين نحو الحكم المحلى – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – مكتبة جامعة القاهرة.

3- **الوحدة المحلية بقرية دلبشان (1999)** ، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار – بيان غير منشور.

4- **الوحدة المحلية بقرية مشله (1999)**، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار– بيان غير منشور.

5- **جامع ، محمد نبيل (1985)** ، التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية – تحديث المنظمات والمؤسسات – أكاديمية البحث العلمى والكنولوجيا – الجزء الأول والثانى.

6- **رئاسة الجمهورية–المجالس القومية المتخصصة** – تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (1997/1996) ، التدريب فى الإدارة المحلية – الدورة السابعة عشر.

7- **رئاسة الجمهورية – المجالس القومية المتخصصة** – تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (1998/1997) ، تنظيم أساليب الاتصال بين الموظفين والمتعاملين مع الجهاز الحكومى – الدورة الثامنة عشر.

8- **رشيد ، أحمد (1981)** ، المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية (الإدارة المحلية) – الطبعة الثانية – دار المعارف – القاهرة.

9- **شريف ، على (1991)** ، الإدارة العامة (مدخل الأنظمة) – الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

10- **عبد الرحمن ، أسامة (1982)** ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية – سلة عالم المعرفة – العدد 57 – الكويت.

11- **كريب ، ايان (1999)** ، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس – ترجمة دكتور محمد حسين غلوم – مراجعة دكتور محمد عصفور – عالم المعرفة – الكويت.

12- **ملوخية ، أحمد فوزى (1987)** ، العوامل المحددة للمشاركة الشعبية فى القرية المصرية – رسالة ماجستير – قسم المجتمع الريفى – كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية.

13- **وزارة الإدارة المحلية (1996)** ، البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) – جهاز بناء وتنمية القرية المصرية.

14-Gamie, Mohamed Nabil (1975). Ametric measurements of occupational prestige among Rural urban Egyptian subjects – Alexandria journal of Agriculture research – vol.24 – No. 2.

15-http://www.Minority.org/press.release/nee.pap3.html(The promise and limitation of decentralization, part 4).
16-http://www.Worldbank.org. civil society (Richard Hollowa's civil society).
17-http://www.Worldbank.org./public sector/decentralization/different html (What is decentralization).
18-http://www.Worldbank.org./japan/japan97/reports/decent.html (decentralization and development).

A Study of some Factors Affecting Local Dec-centralization in some Egyptian Villages.

Dr. Mohammed Nabil Gamea[1], Dr. Ahmed Fawzy Molokhia[1] and Mr. Khaled Tawfik El feel[2]

(1) Faculty of Agriculture (Shatby), Alexandria University.
(2) Faculty of Agriculture, Damanhour Branch, Alexandria University.

ABSTRACT

The study aims at clarifying the concept of rural local dec-centralization, showing its points of strength and weakness, and how to deal with it in a way that helps us to avoid its negative aspects. The study also aims to specify some different elements that bring about dec-centralization on the local level. The study has specified 17 independent variables that are related to, and affect, the degree of rural local dec-centralization. These variables are represented in: the educational level, profession, the degree of social ties, the degree of group meetings, ambition, the tendency for investment, the degree of belonging to the local community, the degree of people's participation, membership in associations, sanitary level, university students living in the village, income, the level of cultural awareness, the degree of feeling of social justice, the degree of psychological feelings, the tendency for governmental regulations, and the degree of life satisfaction. The study findings have shown that there are 7 main variables that are related, in a direct way, to the degree of rural local dec-centralization. They are: the level of ambition, the sanitary level, the degree of feeling of social justice, the degree of

psychological feelings, the tendency for governmental regulations and the degree of life satisfaction. All these variables together explain about 68.6% of the difference among individuals concerning their feelings of dec-centralization. The explanatory force of the variables, in order to effect, were as follows: 1- Feeling of social justice (21.1%), 2- Belonging to the local community (13.1%), 3- Tendency for governmental regulations (12%), 4- Psychological feelings (10.7%), 5- Life satisfaction (7.8%); 6- Sanitary level (3.7%).

The findings of the study analysis have proved that there is a causative relation that shows the degree of dec-centralization, as a dependent variable, and all the other independent variables represented in: feeling of social justice, psychological feelings, tendency for governmental regulations, life satisfaction, belonging to the local community and the sanitary level. The study has finally made some recommendations that aim at lessening the degree of rural local dec-centralization and avoiding its negative aspects.